



إتجاهات المقاييس الإجمالية للإستدامة (حالة سلطنة عُمان)

أ.د. حسين الطلافحة

فبراير ٢٠١٣

مقدمة

مرّت الدول العربية بشكل عام بثلاثة مراحل من التخطيط التنموي وبالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي المرحلة الأولى وهي فترة ما بعد استقلال معظم الدول العربية وهي فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ركزت معظم الدول العربية على التخطيط الشمولي والتنمية الشاملة وقد كان التركيز على معدل النمو الحقيقي كمؤشر للنمو. إلا أن معظم الدول العربية ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي قد عانت من مديونية عالية ولم تحقق ما عُرف بالتنمية المستدامة لاحقاً على الرغم من أن الكثير منها حققت معدلات نمو عالية. وفي المرحلة الثانية والتي امتدت من بداية عقد الثمانينيات حتى نهاية القرن الماضي تبعت معظم الدول العربية ما عُرف ببرامج التصحيح الهيكلي وهي برامج هدفت بشكل كبير إلى إعادة هيكلة الاقتصادات للتخلص من المديونية ولكن ومع نهاية القرن الماضي لم تحقق هذه البرامج أهدافها بشكل عام، فقد زادت مديونية الدول العربية وزاد فيها معدلات البطالة ولم تتحقق التنمية بشكل عام على الرغم من أن معظم الدول العربية حققت معدلات نمو معتدلة في هذه الفترة.

ومع بداية القرن الحالي ظهر التوجه إلى التنمية الشاملة بشكل عام وظهر ما يُسمى بأهداف الألفية حيث تم التركيز على التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص وأضحت التنمية المستدامة من الأهداف الرئيسية لكل الدول العربية.

لذلك تطرح هذه الورقة التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص في سلطنة عُمان وتقترح بعض السياسات الممكنة لتحقيق تلك الأهداف. وتتكون هذه الورقة من الأجزاء التالية:

- (١) مفهوم التنمية المستدامة.
- (٢) مؤشرات التنمية المستدامة.
- (٣) مؤشرات التنمية المستدامة في عُمان ومقارنتها على مستوى المنطقة العربية.
- (٤) السياسات الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.
- (٥) الخاتمة.

وتعتمد هذه الورقة على قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر رئيسي للبيانات بالإضافة إلى المصادر الأخرى حسب توفرها.

أولاً . تعريف التنمية المستدامة

يبدو أن التنمية المستدامة أصبحت من المحددات الأساسية للسياسة البيئية المعاصرة. وعلى الرغم من ذلك فقد أدت العمومية التي اتصف بها المفهوم دوراً في جعله شعاراً شائعاً وبراقاً، مما جعل كل الحكومات تقريباً تبني التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جداً تجاه الاستدامة، فقد تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كلياً حيال عدد من القضايا المعاصرة اعتماداً على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحياناً، للاقتصاديين وأنصار البيئة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال^١.

فالمتابع للأجندة السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي، يلاحظ أن التنمية المستدامة هي المحدد الرئيسي لمعظم السياسات المعاصرة؛ حيث برزت قضايا متعددة مثل: التغير المناخي، والتدهور البيئي، والسياسات الاقتصادية والتجارية... الخ. وعلى الرغم من الالتزام الدولي بهذا المفهوم إلا أن مسار التطبيق أخذ مناحي مختلفة متأثراً في بعض الأحيان بعلاقات الدول المتقدمة بعضها ببعض ومدى قوتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي. كل ذلك، أدى إلى غموض جوهر مفهوم التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس، ونظراً لاختلاف وجهات النظر بين المفكرين في تحديد هذا المفهوم إلا أننا، في هذه الورقة، لسنا معنيين باستخلاص المفهوم الأفضل من بين أكثر من ثمانين مفهوماً للتنمية المستدامة، بقدر ما أننا كإقتصاديين أكثر ما نركز على البعد الاقتصادي لهذا المفهوم من خلال تحليل المؤشرات المرتبطة به ومدى انعكاسها إيجابياً على الفرد والمجتمع على حدٍ سواء ليتم إدراك مدى مصداقية هذا المفهوم أو ذاك. وتتلخص التفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة من خلال أربع خصائص رئيسية^٢، وهي:

■ **الخاصية الأولى:** تتمثل في أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تنتقل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

١ د. عبدالله بن جمعان الغامدي. دراسة حول " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة "، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٧.

٢ Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. *Environment, Development and Sustainability*, 7, no.1, 2005,135-151.

■ **الخاصية الثانية:** تركز على مستوى القياس، حيث أن التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

■ **الخاصية الثالثة:** تتضمن المجالات المتعددة للتنمية المستدامة، وهي ثلاث على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والحفاظ على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع العملي. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة، فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

■ **الخاصية الرابعة والأخيرة،** فتتعلق بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلاً عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمنظورات مختلفة^٢.

والجدير بالإشارة، هنا، أن أول تعريف للتنمية المستدامة ظهر في قمة الأرض برموديجانيرو عام ١٩٩٢ المنعقدة بالبرازيل من خلال أجندة القرن الواحد والعشرين (أجندة ٢١)، ومنذ ذلك الحين عكف خبراء الاقتصاد والسياسة والاجتماع على تحديد مفهوم مصطلح التنمية المستدامة وأبعاده وأهم مؤشرات، وفي هذه الورقة سنكتفي بإستعراض تعريفين أساسيين هما:

^٢ ذات المصدر السابق.

١. تعريف الفاو للتنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

٢. تعريف هيئة بروتلاند للتنمية المستدامة :

وعُرفت التنمية المستدامة أول مرة في تقرير بروتلاند^٥ ، بأنها التنمية التي " تفيء باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" . وهنا، يمكن الإشارة إلى أن هناك شبه إجماع على أن التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجاً متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية.

مما سبق يتبين أن المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة يتجسد في إحداث التنمية الاقتصادية التي تلي احتياجات المجتمع في الوقت الحالي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

ولا يزال الجدال مستمرا . ففي الوقت الحاضر تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على حد سواء، مما يجعل مسألة حماية البيئة تحتل موقعا هامشيا . فبينما تستمر معدلات صافي الدخل القومي للبلدان الصناعية في النمو وتستمر الشركات عبر القومية في التوسع تتفاقم الضغوط على الأنساق البيئية الطبيعية والموارد . وبدلا من مواجهة تحدي تطوير أسلوب مستدام للحياة يستطيع تلبية احتياجات الناس الأساسية في كل مكان دون القضاء على الأنساق البيئية، يتركز الاهتمام في الوقت الحاضر على تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي دون الاعتراف بمحدودية الموارد الطبيعية . إن هيمنة المصالح الاقتصادية و "النمو من أجل النمو فقط"، كما يؤكد ليستر براون، قد تغلغل في كل أنحاء الكرة الأرضية^٦ .

^٥ أ. محمد بوديسة؛ أ. نور الدين عسلي، ورقة عمل بعنوان " نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لتجربة تركيا" جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٢ .

^٦ تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضاً بتقرير بروتلاند) .

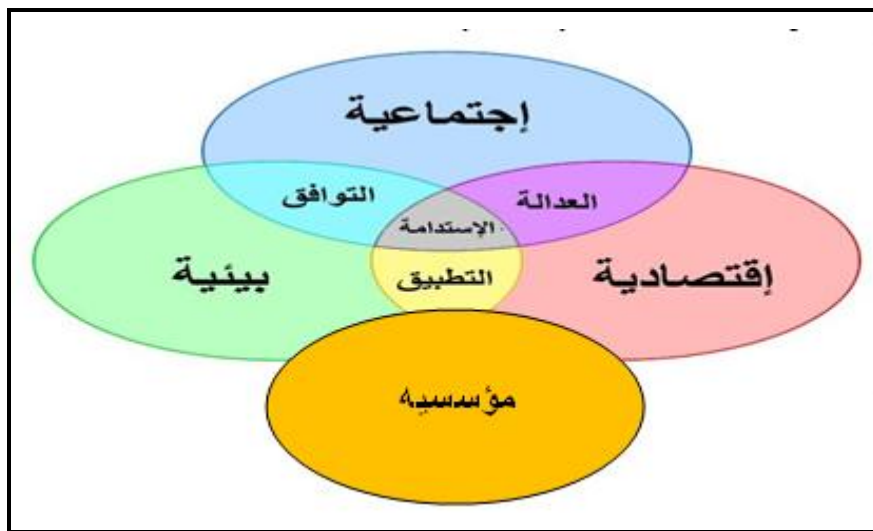
⁶ Brown, L.R. The Future of Growth” in *State of the World Report 1998*. The Worldwatch Institute, 1998. 01-21.

ويمكن القول باختصار أن العالم قد بدأ بالفعل وبصعوبة طريقه تجاه التنمية المستدامة خلال العقد الأول بعد قمة ريو، كما باشرت عدد من الحكومات بحماس التزاماتها تجاه توصيات القمة وتنفيذ ما ورد في إعلان ريو وأجندة ٢١، إلا أن الإنجازات التي تحققت كانت بشكل عام غير كافية ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجه الحياة المستدامة على كوكب الأرض. وهو ما سنستعرضه في هذه الورقة التي توضح الإنجازات التي تحققت في هذا الشأن بالنسبة للمنطقة العربية وبالأخص لسلطنة عُمان.

وعلى الرغم من أن معدل النمو ليس مهماً بذاته إلا إذا انعكس على مستوى معيشة المواطن، وكذلك على توزيع الدخل والاستهلاك إلا أن تحقيق نمو مستدام هو شرط ضروري لتحقيق عملية التنمية وكذلك رفع مستوى المعيشة. وقد اتفق على تعريف النمو المستدام على أنه تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي مرتفع لمدة ربع قرن أو أكثر. وقد اتفق على أن تحقيق معدل نمو حقيقي على مستوى الفرد بمعدل ٣,٥% أو أكثر تعتبر مرتفعة جداً وأن مثل هذا النمو يعني تضاعف حجم الاقتصاد مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي مرة كل عشرين سنة.

ثانياً - مؤشرات التنمية المستدامة

كما أسلفنا، أن مصطلح التنمية المستدامة يشير إلى التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ومنطلقها وغايتها الإنسان. فالشكل التالي، يبين العلاقة بين التنمية ك مفهوم وبين أبعادها وعناصرها المختلفة من حيث العدالة والتوافق والتطبيق والاستدامة.



مع العلم، أن العناصر التي تقوم على أساسها التنمية تتمثل في الآتي:

١. الإنتاجية (قدرة الإنسان على الإنتاج).
٢. المساواة (تكافؤ الفرص دون تمييز).
٣. الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة).
٤. التمكين (تفاعل الإنسان مع عملية التنمية).

ولقد قدم جدول أعمال القرن ٢١ إرشادات لتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات، وفيما يلي المؤشرات الأساسية المجمعة في إطار المحاور أو الأبعاد ذات الصلة، مع مراعاة القضايا الأساسية التي تواجه البلدان العربية وتوافر البيانات ^٧.

١. المؤشرات الاقتصادية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات.
- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.
- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين / الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة.

٢. المؤشرات الاجتماعية:

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- معدل النمو السكاني.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.
- النسبة الإجمالية للإلتحاق بالمدارس الثانوية.
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

^٧ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا: تحليل النتائج . الأمم المتحدة، ٢٠٠١.

- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

٣. المؤشرات البيئية:

- الموارد المتجددة / السكان.
- استخدام المياه / الاحتياطيات المتجددة.
- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.
- استخدام الأسمدة.
- التغير في مساحات الغابات.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

٤. المؤشرات المؤسسية:

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد المشتركين في الإنترنت / مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشرات التنافسية ومكافحة الفساد وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.

ثالثاً - مؤشرات التنمية المستدامة في سلطنة عُمان ومقارنتها على مستوى المنطقة العربية

بناءً على البيانات المتاحة لمؤشرات التنمية المستدامة المشار إليها أعلاه، نحاول أن نستعرض بإيجاز مكانة سلطنة عُمان في هذه المؤشرات مع مقارنتها ببعض الدول العربية.

١. المؤشرات الاقتصادية:

يتبين من بعض البيانات المتاحة للمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، أن سلطنة عُمان حققت معدلات نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدل بالقوة الشرائية) بلغ ٢,٦٤% خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، مقارنةً بحوالي ١% للجزائر والبحرين والكويت، وحوالي ٢% لقطر وكذلك بالنسبة لبقية الدول العربية، كما يوضح ذلك الجدول رقم (١).

مع العلم، أن تحقيق معدل نمو مستدام (٢,٦٤%) للسلطنة لا يعني بأي حال من الأحوال أن السلطنة قد حققت تنمية مستدامة، إلا أنها مع ذلك تمضي قدماً نحو تحقيق الاستدامة من خلال تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية الأخرى، فمعدل التضخم في السلطنة البالغ حوالي ٣,١% لا يشكل خطراً على الوضع الاقتصادي إذا ما قسنا ذلك بالمتغيرات التي شهدتها دول المنطقة خلال الفترة المشار إليها أعلاه.

كذلك الحال بالنسبة لمؤشر الاستخدام الفردي للطاقة الذي بلغ حوالي (٣٨٨٢)، وأن كان هذا المؤشر أفضل بكثير من مستواه في كل من الجزائر ومصر ولبنان وتونس إلا أن ذلك يمثل نقطة تحول بالنسبة للسلطنة في مجال التوسع في استخدام الطاقة وعلى كافة مستويات الاستهلاك الفردي والوطني.

وفيما يتعلق بمؤشر الحساب الجاري كنسبة من الناتج والذي بلغ حوالي ٣,٦٢%، فإن هذا يعني استقرار وضع السلطنة الاقتصادي نوعاً ما مقارنةً بكثير من الدول العربية، وخاصةً بتلك المؤشرات المرتبطة بالمعاملات التجارية الخارجية زيادة صادرات السلطنة من السلع إلى الدول الأخرى. أما فيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي من الناتج القومي للسلطنة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، فإن المتاح من البيانات يؤكد بأن لا توجد هناك التزامات مالية على السلطنة للدول الأخرى تذكر.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن المؤشرات الاقتصادية لا توحى بأن واقع التنمية المستدامة في السلطنة الأفضل على مستوى دول المنطقة العربية، ولكن التحسن في هذه المؤشرات خلال العقدين الماضيين يعني الكثير في تحقيق تلك الأهداف فيما لو تمت معالجة التحديات التي تواجهها السلطنة في عدد من الجوانب الأخرى المرتبطة بمؤشرات التنمية البشرية والبنية التحتية والتي سيأتي استعراضها لاحقاً.

الجدول رقم (١): بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة لسلطنة عُمان ومقارنتها مع بعض الدول العربية

الدولة	معدل نمو الإنتاج الفردي معدل بالقوة الشرائية 2005 على 2010-1990	معدل التضخم (متوسط الفترة) 2010-1990	الاستعمال الفردي للطاقة (kg.oil eq.)	الحساب الجاري كنسبة من الناتج	نسبة الدين الخارجي من الناتج القومي معدل الفترة 1990-2010
الجزائر	0.99	10.3	939	12.64	40.7
البحرين	0.88	1.1	9150	1.46	..
مصر	2.60	9.2	694	1.28	41.2
الكويت	0.95	3.4	9477	10.79	..
لبنان	3.93	2.6	1234	-15.91	62.6
عُمان	2.64	3.1	3882	3.26	..
قطر	1.87	3.9	17071
السعودية	0.50	2.0	5209	6.31	..
تونس	2.94	4.1	756	-3.65	59.2
الإمارات	-2.60	3.9	11045

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WDI .

من جانب آخر، تعتبر سلطنة عُمان من تلك الدول القليلة ليس على مستوى الدول العربية فقط، بل وعلى مستوى دول العالم التي حققت مستوى نمو مستدام وفقاً للتعريف المشار إليه، كما تبيّنها بعض الدراسات، حيث حصلت عُمان منذ 1950 وحتى 2005 إلى جانب (١٣) دولة فقط من بينها بتسوانيا (1997-1960) والبرازيل (1980-1950) وكوريا الجنوبية (2001-1960) والصين (1997-1960) وسلطنة عُمان (1999-1960) وسنغافورة (2002-1967) وغيرها من الدول معدلات نمو جيدة تزيد عن 7% أهلّتها لأن تحافظ على استدامتها طيلة عقدين من الزمن^٨.

٢. المؤشرات الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (٢)، أن المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة لسلطنة عُمان، هي الأخرى في وضع جيد خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، حيث ظل معدل نمو السكان في وضعه الطبيعي المستقر عند ٢,١% مقارنة بالامارات ٧%، وقطر ٦,٤% والبحرين ٤,٦%. وهذا الاستقرار لمعدل النمو السكاني يعني أن السلطنة ماضية في تطبيق قانون "التعمين" على كافة المستويات الوظيفية ودون تحفظ لبعض الوظائف مقارنة بالدول

^٨ علي عبدالقادر علي، 2011، حسين الطلافحة، ٢٠١٢

الخليجية الأخرى، مما أثر بشكل إيجابي على توطين العمالة الوطنية حيث تعد هذه النسب مرتفعة عن متوسط النمو السكاني على المستوى الإقليمي والعالمي.

كما أن بقية المؤشرات الاجتماعية الأخرى لسلطنة عُمان، كمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي الذي بلغ (٧١)، ومعدل نمو العمر المتوقع (٣,٥) خلال الفترة المشار إليها أعلاه، ومعدل الولوج إلى الكهرباء كنسبة من السكان كل تلك المؤشرات تعد الأدنى على مستوى الدول العربية المشار إليها في الجدول رقم (٢). وهذا مجد ذاته، يؤكد أن السلطنة بحاجة إلى المزيد من الإجراءات لتحسين تلك المؤشرات لتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى السلطنة بشكل عام.

الجدول رقم (٢): بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة لسلطنة عُمان ومقارنتها مع بعض الدول العربية

الدولة	معدل نمو السكان 2010-1990	معدل التمدد بالثانوي معدل الفترة 1990-2010	نمو العمر المتوقع على الفترة 2010-1990	الولوج إلى الكهرباء كنسبة من السكان سنة 2009
الجزائر	1.7	68.9	8.6	99.3
البحرين	4.6	101.2	3.5	99.4
مصر	1.8	74.7	17.7	99.6
الكويت	2.9	94.2	2.6	100
لبنان	1.7	75.0	5.4	99.9
عُمان	2.1	71.0	3.5	98
قطر	6.4	91.9	5.4	98.7
السعودية	2.7	94.9	7.4	99
تونس	1.3	70.2	6.1	99.5
الإمارات	7.0	80.1	6.1	100

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WDI.

٣. المؤشرات البيئية

لم تتوفر بيانات كافية لتحليل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة لسلطنة عُمان ومقارنتها مع عدد من الدول العربية سواء مؤشر نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالمتر طن للفرد)، حيث نلاحظ من الجدول رقم (٣)، أن نسبة الانبعاث في سلطنة عُمان هي الأعلى على مستوى دول المنطقة، حيث بلغت هذه النسبة بالمتر طن للفرد، حوالي (٤,٩٢). مما يعني ضرورة استقطاب الصناعات الصديقة للبيئة، واستخدام أفضل للوسائل التكنولوجية ومصادر الطاقة النظيفة. وهذا يتطلب من الجهات ذات العلاقة في السلطنة اتخاذ المزيد من

الإجراءات التنفيذية لتخفيض هذه النسبة بحيث تسهم في الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية والبشرية على مستوى السلطنة.

الجدول رقم (٣): بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة لسلطنة عُمان ومقارنتها مع بعض الدول العربية

الدولة	نسبة انبعاث CO2 (بالمتر طن للفرد)
الجزائر	0.57
البحرين	-0.80
مصر	3.80
الكويت	1.43
لبنان	2.57
عُمان	4.92
قطر	3.05
السعودية	0.94
تونس	2.09
الإمارات	-1.26

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WDI.

٤. المؤشرات المؤسسية

تعكس بعض البيانات المتاحة للمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة، كما في الجداول رقم (٤، ٥)، أن سلطنة عُمان حققت تقدماً مطرداً في عدد من المؤشرات الدولية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تعتبر المؤشرات المشار إليها في جدول رقم (٤)، أن سلطنة عُمان تعتبر مستقرة نوعاً ما في تلك المؤشرات إذا ما قورنت بمثيلاتها في عدد من الدول العربية الأخرى، حيث ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص عام ٢٠١١ إلى ٦٨ مستخدم، مقارنة بكل من الجزائر ومصر ولبنان والسعودية وغيرها من الدول العربية الأخرى. كما احتلت السلطنة المرتبة الأولى في ترتيب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الدول العربية كوسط للفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)، حيث بلغ المؤشر الكلي للسلطنة (٧٤,٤)، وهو الأعلى على المستوى الإقليمي وهذا دليل على التحسن الذي طرأ على عدد من المؤشرات الفرعية للدليل الدولي للمخاطر القطرية، مثل: التحسن في مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومحاربة الفساد وعدد من مؤشرات التنافسية ذات الصلة.

الجدول رقم (٤): بعض المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة لسلطنة عُمان ومقارنتها مع بعض الدول العربية

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص (سنة 2011)	الإنفاق على البحث والتطوير كسبة من الناتج	عدد الباحثين لكل مليون نسمة
الجزائر	14	0.20	170
البحرين	77
مصر	36	0.23	500
الكويت	74	0.14	172
لبنان	52
عُمان	68
قطر	86
السعودية	48	0.06	..
تونس	39	0.74	1215
الإمارات	70

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WDI.

وفيما يتعلق ببقية المؤشرات المؤسسية كمحاربة الفساد والتنافسية، فيبين الجدول رقم (٥)، أن سلطنة عُمان حققت مستوى مؤسسي جيد في مؤشر محاربة الفساد، بلغ نحو (10-0) خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٠)، مقارنة بالدول العربية الأخرى المشار إليها في جدول أعلاه. وكذلك الحال، بالنسبة لمؤشر التنافسية الذي يشمل مزيج من المؤشرات، حققت السلطنة وضعاً جيداً، حيث بلغ المؤشر نحو (٠,٤٣)، وأن كان ذلك أقل من الدول الخليجية على وجه الخصوص، إلا أن التوقعات تؤكد أن السلطنة تمضي قدماً نحو تحسين مجمل مكونات هذا المؤشر من خلال الاستراتيجية التي تنفذها في هذا الجانب.

الجدول رقم (٥): مؤشرات الفساد والتنافسية لسلطنة عُمان ومقارنتها مع بعض الدول العربية
كمتوسط للفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٠)

الدولة	مؤشر محاربة الفساد	مؤشر التنافسية العربية
الجزائر	-٠,٥٣	0.٣٦
البحرين	٠,33	0.٥٣
مصر	- 0.48	0.٣٦
الكويت	0.63	0.٤٦
لبنان	- 0.66	0.٣٩
عُمان	- 0.10	0.٤٣
قطر	٠,45	٠,٤٧
السعودية	1.15	٠,٤٧
تونس	- 1.72	0.٤٥
الإمارات	- 1.23	٠,٥٢

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي WDI، (مؤشر الحাকمية) و تقرير التنافسية - المعهد العربي للتخطيط (مؤشر التنافسية).

رابعاً - السياسات الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عُمان.

بعد أن استعرضنا في الجزء السابق واقع مؤشرات التنمية المستدامة في سلطنة عُمان ومقارنتها بالدول العربية الأخرى، نلاحظ أن السلطنة حققت تقدماً ملحوظاً في عدد من مؤشرات التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين. كما أن السلطنة تسعى لأحداث نقلة نوعية في تحسين مستوى رفاهية مواطنيها من خلال المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية والمستدامة ومسايرة وضعها الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للمتغيرات الراهنة والمتطلبات التي تفرضها العولمة والمؤسسات الدولية. وهذا بالتأكيد، يتطلب من السلطنة خلال المرحلة القادمة، مراجعة خططها الاستراتيجية بما ينسجم مع تلك المتغيرات والمتطلبات.

وفي تصورنا، يجب التركيز على تلك السياسات التي تمكن السلطنة من تجاوز التحديات التي تواجهها والعمل بإرادة صلبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن تلك السياسات، على سبيل المثال، لا الحصر، ما يلي:

١. الاستمرار في سياسة التنويع الاقتصادي التي اتبعتها السلطنة منذ فترة طويلة وأثبتت نجاحها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.
٢. التركيز على متطلبات الاقتصاد المعرفي وتجسيدها في مختلف الأنشطة والبرامج التي تنفذها السلطنة في إطار خطة التنمية.
٣. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة تلك التي تعمل على نقل المعارف والتكنولوجيا الحديثة وأفضل النظم الإدارية لتسهم في اكتساب العمالة الوطنية المهارات اللازمة لعملية التنمية.
٤. العمل على تحسين البيئة التشريعية الاقتصادية كمنظومة متكاملة تحقق الأهداف المرجوة منها وتسهم في الاستثمار الأمثل للموارد المحلية والخارجية.
٥. بناء القدرات الوطنية لأهميتها في استدامة عملية التنمية والتركيز على التعليم الأساسي والالتحاق بالمدارس.
٦. الاهتمام بالبحث والتطوير لخدمة قضايا التنمية.
٧. توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في النهوض بواقع الاقتصاد الوطني.
٨. الاهتمام بتقليل الانبعاثات الكربونية المتزايدة كأحد مؤشرات التنمية البيئية.

خامساً: الخاتمة

بناء على ما سبق، ترى هذه الورقة أن العالم بحاجة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تركز مبدأ الوقاية بدلاً من العلاج. وهذا يعني أن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ولذا فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك، كما أشرنا، لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكار أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة ثقافياً، وممكنة اقتصادياً، وملائمة بيئياً، وقابلة للتطبيق مؤسسياً، وعادلة اجتماعياً.

وختاماً، نعود إلى التأكيد على أنه بالرغم من النمو الذي حققته سلطنة عُمان في بعض المؤشرات التنموية إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة، كما أشرنا إلى ذلك، تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلا زال مسار التنمية المستدامة يحتاج إلى المزيد من الجهود، وخاصة فيما يتعلق بسلطنة عُمان، فقد أوضح تحليل البيانات المتاحة، أن السلطنة بحاجة ماسة إلى تحسين مؤشراتها الاجتماعية المرتبطة بالتنمية المستدامة، والتي أشرنا إليها سابقاً،

كالتعليم والصحة وولوج التيار الكهربائي وغيرها من خدمات البنية التحتية ذات الصلة بالمواطن وبيئة الاستثمار بشقيه الوطني والأجنبي . وكل ذلك ممكن في ظل التنفيذ المتوازن لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة عُمان بعيدة المدى .

قائمة الهوامش

١. د. عبدالله بن جمعان الغامدي. دراسة حول " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة "، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٧.
٢. Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. *Environment, Development and Sustainability*, 7, no.1, 2005,135-151.
٣. ذات المصدر السابق.
٤. أ. محمد بوديسة؛ أ. نور الدين عسلي، ورقة عمل بعنوان " نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لتجربة تركيا " جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٢.
٥. تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضاً بتقرير بروتلند).
٦. Brown, L.R. The Future of Growth” in *State of the World Report 1998*. The Worldwatch Institute, 1998. 01-21.
٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الأسكوا: تحليل النتائج . الأمم المتحدة، ٢٠٠١.
٨. علي، عبدالقادر علي، ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام، المعهد العربي للتخطيط، 2012.
٩. البيانات الواردة لأعوام متعددة استخلصت من مصادر متعددة: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأونكتاد، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وفقاً لما هو موضح في الملحق.

الملاحق

الملحق رقم (1): مؤشرات قياس المؤسسات في الدول العربية

مؤشرات الحاكمية: البنك الدولي				مؤشر بيت الحرية		الدول
متوسط الفترة 1996-2010				متوسط الفترة ٢٠١١-١٩٩٠		
الحاكمية	التعبير والمساءلة	مخافة الفساد	فعالية الحكومة	الحقوق السياسية	الحقوق المدنية	
-1.04	-1.06	-0.53	-0.64	6.0	5.1	الجزائر
-0.82	-0.85	0.33	0.57	5.8	5.5	البحرين
-0.94	-0.98	-0.43	-0.86	5.3	5.2	جيبوتي
-1.04	-1.08	-0.48	-0.35	5.9	5.3	مصر
-1.52	-1.42	-1.41	-1.51	6.1	6.3	العراق
-0.60	-0.68	0.17	0.17	5.1	4.6	الأردن
-0.41	-0.45	0.63	0.19	4.3	4.9	الكويت
-0.41	-0.38	-0.66	-0.37	5.4	4.3	لبنان
-1.79	-1.84	-1.02	-1.08	7.0	6.8	ليبيا
-0.64	-0.93	-0.41	-0.60	5.0	4.3	المغرب
-0.85	-0.68	-0.10	-0.09	6.0	5.2	عُمان
-0.71	-0.94	0.45	0.59	6.2	5.4	قطر
-1.58	-0.79	1.15	0.79	7.0	6.7	السعودية
-1.59	-1.64	-0.11	-0.19	7.0	6.8	سوريا
-1.01	-1.91	-1.72	-2.15	5.4	4.7	تونس
-0.79	-1.66	-1.23	-1.29	6.0	5.4	الإمارات
-1.05	-1.12	0.05	0.42	5.5	5.5	اليمن

المصدر: بيت الحرية freedomhouse.org ، الحاكمية: البنك الدولي govindicators.org

الملحق رقم (2): مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الدول العربية: متوسط الفترة ١٩٩١-٢٠١٠

المؤشر الكلي	مكافحة الفساد	البيروقراطية	الديمقراطية والمساءلة	الظروف الاقتصادية والاجتماعية	استقرار الحكومة	النزاعات الدينية	النزاعات العرقية	النزاعات الخارجية	النزاعات السياسية والعسكرية	النزاعات الداخلية	اقانون	الاستثمار	
74.4	2.7	2.2	1.3	8.9	10.4	4.1	4.9	10.3	4.8	10.2	4.9	9.8	عمان
73.9	2.1	2.8	2.1	9.4	9.9	3.9	4.3	10.3	5.0	10.7	4.0	9.7	الإمارات
71.7	2.2	2.0	1.9	7.7	10.5	4.0	5.8	8.9	4.1	10.1	5.1	9.3	قطر
71.5	2.6	1.9	3.0	9.0	8.8	2.9	4.8	9.9	4.9	9.9	4.8	9.0	الكويت
71.3	2.4	2.0	2.1	6.1	10.2	5.0	4.9	10.9	4.0	10.7	4.8	8.2	تونس
71.1	2.6	2.2	2.8	7.2	9.3	3.9	4.6	10.9	3.4	9.5	5.0	9.8	البحرين
69.5	3.3	2.1	3.9	4.8	9.6	3.4	4.8	10.4	4.8	9.5	4.0	8.8	الأردن
69.4	2.9	2.0	3.8	5.1	9.7	4.4	4.7	10.1	4.0	9.2	5.2	8.5	المغرب
67.1	2.0	2.0	0.6	6.8	9.5	3.1	4.9	9.5	5.0	9.3	4.9	9.6	السعودية
62.9	2.6	1.2	1.2	4.9	9.5	4.4	4.0	9.8	2.9	10.1	4.1	8.2	ليبيا
62.4	2.6	1.2	1.2	5.9	10.1	4.8	4.8	8.6	2.0	10.9	4.7	5.8	سوريا
62.3	2.1	2.0	2.5	5.5	9.4	2.6	5.5	10.1	3.0	8.8	3.7	7.0	مصر
60.7	2.4	1.2	3.8	4.8	9.3	4.0	4.0	9.7	3.9	7.9	2.3	7.5	اليمن
56.2	1.3	1.7	4.5	5.2	7.7	2.6	4.7	6.8	2.5	7.9	3.8	7.5	لبنان
53.0	2.0	1.8	3.3	4.9	8.6	1.3	3.0	10.5	1.4	6.2	2.5	7.4	الجزائر
38.2	1.2	1.0	2.1	2.3	8.1	1.2	0.9	8.4	0.1	5.1	2.3	5.5	السودان
33.9	1.2	0.3	1.6	1.3	7.5	3.2	2.0	5.2	0.2	4.6	1.7	5.2	العراق
25.2	1.1	0.0	0.8	0.7	4.7	3.0	1.9	5.0	1.0	3.5	1.2	2.2	الصومال

المصدر: الدليل الدولي للمخاطر القطرية www.prsgroup.com/icrg.aspx

الملحق رقم (1.3): مؤشرات التنمية في الدول العربية: متوسط الفترة ١٩٩١-٢٠١٠

الدولة	معدل نمو الإنتاج الفردي معدل بالقوة الشرائية 2005 على 2010-1990	معدل التضخم (متوسط الفترة) 2010-1990	الاستعمال الفردي للطاقة	الحساب الجاري كسبة من الناتج	نسبة الدين الخارجي من الناتج القومي (معدل الفترة) 1990-2010)	معدل نمو السكان 2010-1990	معدل التمدد بالثانوي معدل (الفترة) 1990-2010	نمو العمر المتوقع على الفترة 2010-1990	الولوج إلى الكهرباء كسبة من السكان سنة 2009
الجزائر	0.99	10.3	939	12.64	40.7	1.7	68.9	8.6	99.3
البحرين	0.88	1.1	9150	1.46	..	4.6	101.2	3.5	99.4
جيبوتي	-1.42	3.7	183	-1.34	58.2	2.4	17.8	12.0	..
مصر	2.60	9.2	694	1.28	41.2	1.8	74.7	17.7	99.6
العراق	0.60	..	1171	12.05	..	2.9	41.1	1.4	86
الأردن	2.26	4.5	1077	-5.11	117.5	3.2	84.4	4.1	99.9
الكويت	0.95	3.4	9477	10.79	..	2.9	94.2	2.6	100
لبنان	3.93	2.6	1234	-15.91	62.6	1.7	75.0	5.4	99.9
ليبيا	1.96	3.2	3386	12.85	..	1.9	108.9	9.8	99.8
موريتانيا	1.18	6.3	..	-1.49	137.7	2.7	19.0	4.1	..
المغرب	2.35	3.0	375	-0.92	54.0	1.3	41.2	12.0	97
عمان	2.64	3.1	3882	3.26	..	2.1	71.0	3.5	98
قطر	1.87	3.9	17071	6.4	91.9	5.4	98.7
السعودية	0.50	2.0	5209	6.31	..	2.7	94.9	7.4	99
السودان	3.66	43.0	393	-5.77	120.5	2.4	29.6	16.3	35.9
سورية	2.37	6.4	978	2.16	104.0	2.5	54.7	6.5	92.7
تونس	2.94	4.1	756	-3.65	59.2	1.3	70.2	6.1	99.5
الإمارات	-2.60	3.9	11045	7.0	80.1	6.1	100
اليمن	0.61	18.5	268	-0.88	71.8	3.5	44.4	16.0	39.6

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

الملحق رقم (2.3): مؤشرات التنمية في الدول العربية: متوسط الفترة ١٩٩١-٢٠١٠

الدولة	نسبة انبعاث CO2 (بالمتر طن للفرد)	الإنفاق على الصحة (معدل 2010-1995)	الإنفاق الفردي على الصحة بـ PPPs	الإنفاق على الصحة كسبة من الناتج	نسبة المنتجات التقنية المصدرة من الصادرات التحويلية	عدد الأسرة لكل 100 شخص (1990-2010)	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص (سنة 2011)	الإنفاق على البحث والتطوير كسبة من الناتج	عدد الباحثين لكل مليون نسمة
الجزائر	0.57	3.76	237	3.81	1.36	2.10	14	0.20	170
البحرين	-0.80	2.09	934	4.29	0.67	2.42	77
جيبوتي	-0.80	6.30	111	6.01	0.08	1.85	7
مصر	3.80	6.94	210	5.12	0.55	2.02	36	0.23	500
العراق	1.03	12.81	110	3.37	0.09	1.36	5	..	49
الأردن	0.79	4.63	344	9.06	3.22	1.77	36	0.38	1941
الكويت	1.43	0.79	981	3.15	2.11	2.09	74	0.14	172
لبنان	2.57	1.93	824	9.36	3.45	2.99	52
ليبيا	0.89	8.14	419	3.43	..	3.84	17
موريتانيا	-4.00	6.53	52	3.41	..	0.53	5
المغرب	2.59	7.62	156	4.70	7.25	1.02	51	0.55	652
عمان	4.92	1.43	622	3.04	4.69	2.03	68
قطر	3.05	0.66	1861	2.97	0.01	1.93	86
السعودية	0.94	4.98	710	3.77	0.53	2.28	48	0.06	..
السودان	2.53	10.99	72	4.54	4.24	0.76	10*	0.39	..
سورية	0.37	0.31	169	4.57	1.04	1.43	22
تونس	2.09	5.43	347	6.00	3.29	1.97	39	0.74	1215
الإمارات	-1.26	3.51	995	3.41	1.13	2.31	70
اليمن	1.31	3.77	108	5.02	0.29	0.68	15

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

الملحق رقم (4): ترتيب الدول العربية حسب الإقلال من البطالة حسب البيانات المتوفرة

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	2009	2010	2011	الفرق بين آخر و أول سنة (بالنقط المئوية)
الجزائر	19.76	28.11	29.5	15.27	10.17	9.96	9.97	-9.79
المغرب	n/a	16	13.4	11.06	9.1	9.06	8.91	-7.09
سورية	n/a	n/a	13.48	8	8.1	8.61	n/a	-4.87
السودان	16.61	14.62	15.2	17.01	14.89	13.73	12.03	-4.58
الأردن	16.8	15.4	13.71	14.84	12.94	12.5	12.9	-3.9
الكويت	0.5	1.5	0.78	1.35	1.64	2.07	2.07	1.57
السعودية	n/a	n/a	8.15	11.52	10.46	10	n/a	1.85
تونس	16.2	16.18	15.69	12.8	13.29	13	18.9	2.7
مصر	8.04	11.18	9	11.47	9.37	9.19	12.06	4.02

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

الملحق رقم (5): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية

الترتبة العربية لسنة ٢٠١١	الترتبة العالمية لسنة ٢٠١١	1990	2000	2005	2011	معدل النمو على الفترة ١٩٩٥-٢٠١١
الإمارات	1	30	0.69	0.753	0.807	0.846
قطر	2	37	0.743	0.784	0.818	0.831
البحرين	3	42	0.721	0.773	0.795	0.806
السعودية	4	56	0.693	0.726	0.746	0.77
الكويت	5	63	0.712	0.754	0.752	0.76
ليبيا	6	64	0.741	0.76
لبنان	7	71	0.711	0.739
عُمان	8	90	0.694	0.705
تونس	9	94	0.542	0.63	0.667	0.698
الأردن	10	95	0.591	0.646	0.673	0.698
الجزائر	11	96	0.551	0.624	0.667	0.698
مصر	12	113	0.497	0.585	0.611	0.644
المغرب	13	130	0.435	0.507	0.552	0.582
العراق	14	132	0.552	0.573
اليمن	15	154	..	0.374	0.422	0.462
موريتانيا	16	159	0.353	0.41	0.432	0.453
جيبوتي	17	165	0.402	0.43
السودان	18	169	0.298	0.357	0.383	0.408

المصدر: <http://hdr.undp.org/en/>